A/40/303

E/1985/76

13 May 1985

ARABIC

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
المناقشة العامة للسياسة الدولية
الاقتصادية والاجتماعية بما في
ذلك التطورات الإقليمية والقطاعية

الجمعية العامة
الدورة الاربعون
البنود ١٢ ، ٤١ و ٨٤ من القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
بدرء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي
الدولي من اجل التنمية
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٩ ايار/مايو ١٩٨٥ موجهة الى
الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى
الامم المتحدة

اتشرف بان ارجو من سعادتك اتخاذ التدابير اللازمة من اجل تعميم المواد المرفقة
بشان المساعدة الاقتصادية التي يقدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى البلدان
النامية بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البنود ١٢ ، ٤١ و ٨٤ من
القائمة الأولية والبند ٣ من جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية
الثانية لعام ١٩٨٥ ، كما ارجو تعميم هذه الوثيقة كذلك على الدورة المستأنفة للجنة
المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي
الثالث (نيويورك من ٦ الى ١٧ ايار/مايو ١٩٨٥) .

(توقيع) . ا. ترويانوفسكي

. A/40/50/Rev.1

*

. انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠١/١٩٨٥

**

مرفق

المساعدة الاقتصادية التي يقدمها اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية الى البلدان النامية

ان تقديم المساعدة الفعالة للبلدان المتحررة في نضالها من اجل انهاء الاستعمار الاقتصادي ، ومن اجل القضاء على التخلف الاقتصادي يرقى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى مستوى السياسة الحكومية . ومع ذلك فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يطمع في الحصول على امتيازات من جانب واحد ، ولا يشترط مساعدته باى شروط سياسية ولا ينتهك سيادة شركائه .

ان الحكومة السوفياتية تؤيد بثبات حق كل الشعوب في ان تحدد بنفسها وبمحض اختيارها الخاص ، الحاضر الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيش في ظله وان تبني مستقبلها بدون اى تدخل من الخارج . وقد تأكد هذا الاتجاه من جديد في الجلسة العامة التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في نيسان / ابريل (عام ١٩٨٥) .

ان الاتحاد السوفياتي الذي يؤيد باستمرار نضال البلدان النامية من اجل انهاء المركز غير المتكافئ الذي تحتله في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي يقدم لها مساعدات كبيرة في اطار امكانياته ، وفي اشكال تتماشى مع نظامه الاجتماعي ، وتبرهن فعاليتها من الناحية العملية وتلقى اعترافا من جانب هذه البلدان ذاتها .

وفي عام ١٩٨٣ ، بلغ الحجم العام للمساعدة الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد السوفياتي الى البلدان النامية محسوبا بالمنهجية المتبعة في الامم المتحدة ، ٩ مليارات روبل او ١٢٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ومن هذا المبلغ الاجمالي تساوى المساعدة المقدمة الى اقل البلدان نموا ١ مليار روبل او ١٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وفي الفترة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٣ وحدها ، قدم الاتحاد السوفياتي الى البلدان النامية مساعدة مجموعها ٥٥٦ مليار روبل .

وحتى ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ بلغ طور التشغيل بمساعدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ١٨٤٣ مشروعا في مجال الصناعة والزراعة والتعليم

والثقافة والصحة في البلدان النامية بما في ذلك ٨٥ مشروعا ، منها ١٤ مشروعا في اقل البلدان نموا في عام ١٩٨٣ .

وفي عام ١٩٨٣ ، قام الاتحاد السوفياتي بتدريب ٥٨ الف من الملاك الوطني في البلدان النامية ، بما في ذلك ٦ الاف من اقل البلدان نموا . وفي عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ كان هناك ٨٢ الف من الطلاب الاجانب القادمين من دول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية (من بينهم ٢٤ الف من اقل البلدان نموا) يتلقون التعليم في مؤسسات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للتعليم العالي والتخصص . وتم بمساعدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تدريب اكثر من ١٥ مليون من الاخصائيين والعاملين المؤهلين باشكال تعليمية مختلفة للبلدان النامية .

وتنمو تجارة الاتحاد السوفياتي مع البلدان النامية بصورة نشطة . ففي عام ١٩٨٤ بلغ التبادل التجاري بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وهذه المجموعة من البلدان ٢٨٨ مليار روبل ، اي بزيادة قدرها ٨ في المائة عن مستوى العام السابق .

ان التعاون التجاري الاقتصادي والعلمي - التقني بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان النامية يمثل من حيث محتواه ومبادئه واهدافه ، نوعا جديدا من العلاقات الاقتصادية الدولية ، خاليا من الاستغلال وقائما على مبادئ المساواة والاحترام الكامل للسيادة . وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة . وهذه المبادئ واردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وغيرها من وثائق الامم المتحدة المتعلقة بمسائل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما انها مثبتة من الناحية القانونية في المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالتعاون التجاري - الاقتصادي والعلمي - التقني بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان النامية .